

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكريت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اباد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.د محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

مجلة علمية سياسية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

جدول المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث	التسلسل
24_1	الادوار الصينية في الحرب الامريكية - الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	.1
40_25	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف أ.د. فلاح خلف كاظم	.2
59_41	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2030-2015 أ.د. مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	.3
87_60	المفاجأة الإدراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	.4
109_88	التيار الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً أ.م.د. فارس تركي محمود	.5
129_110	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقارنة نظرية وتحليلية لحالات مختارة أ.م.د. محمد محي الجنابي	.6
144_130	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	.7
163_145	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية أ.م. د. يسرى مهدي صالح	.8
187_164	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	.9
206_188	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق - مراجعة - تحليل - تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	.10
227_207	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	.11
242_228	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م. د. سارة حامد ناجي	.12

258_243	التحديات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد	13.
274_259	استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د. فينوس غالب كامل	14.
289_275	التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي	15.
310_290	العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم	16.
328_311	مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م. سراج مهند منير	17.
أ_ج	مراجعة مقال: أ.م.د. أوراڊ محمد مالك كمونه	18.

سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف[∇]

Community Resilience Policies for Preventing Extremism and Violence

Professor Dr. Falah Khalaf Kadhim

ا.د. فلاح خلف كاظم*

الملخص :

هذه الدراسة غايتها الاساسية التأسيس لمفهوم الصمود الاجتماعي كونه مفهوما حديثا لم يجري تداوله كثيرا في الادبيات السياسية ومحاولة ربطه بمتغير التطرف والعنف الذي يعمل على تهديد المجتمع بكسر حالة الاستقرار والامن وسحب ابنائه الى الانغلاق والتقوقع والانزواء والتحول فيما بعد الى عنف يطال كل ابناء المجتمع دون استثناء ، لذلك ان تعزيز مقومات الصمود والثبات اتجاه رياح التطرف والعنف احد اهم عوامل افشال المخططات الرامية الى نشر حمى العنف والتطرف لتحقيق غايات أيديولوجية او دينية او سياسية معينة ، وهذه الدراسة مساهمة في بيان اهم المقومات والاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها والركون لها لمواجهة هذه الافئدة الخطرة وبالتالي القضاء عليها .

الكلمات المفتاحية : سياسات ، الصمود ، المجتمع ، العنف ، التطرف

Abstract:

The main goal of this study is to establish the concept of social resilience, as it is a modern concept that has not been widely discussed in political literature, and to try to link it to the variable of extremism and violence that threatens society by breaking the state of stability and security and drawing its members into isolation, seclusion, and withdrawal, and later turning to violence that affects all members of society without exception. Therefore, strengthening the foundations of resilience and steadfastness in the face of the winds of extremism and violence is one of the most important factors in thwarting plans aimed at spreading the fever of violence and extremism to achieve certain ideological, religious, or political goals. This study is a contribution to explaining the most important foundations and strategies that can be relied upon and depended upon to confront these dangerous groups and thus eliminate them.

Keywords: policies, resilience, society, violence, extremism

تاريخ النشر: 2026/6/30

تاريخ القبول: 2026/4/ 6

∇ تاريخ التقديم : 2026/ 3/5

* كلية العلوم السياسية _ الجامعة المستنصرية [Falaha.20net@gmail.com](mailto:Falah.20net@gmail.com)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

المقدمة :

باتت القدرة على الصمود من ضمن الأولويات الرئيسية بالنسبة لعدد كبير من البلدان والمنظمات العاملة في المجال الانساني والتنموي، اذ ازاد الاهتمام والحديث عن ضرورة تعزيز وتقوية صمود المجتمعات اتجاه تنامي افكار التطرف والعنف والارهاب بشكل يمكن ان يساهم بتقويض وتهديم منظومة هذه الافكار اولا وترصين وتقوية الجبهة الداخلية للمجتمعات وحرص صفوفها بشكل يضمن عدم نفاذية سموم هذه الافكار التي تزرع بذور الشك والريبة في نفوس ابناء المجتمعات ثانيا ، وتعكس خطة الصمود المجتمعي احتياجات المجتمع والسلطات الحاكمة وتحديد الأولويات وبالتالي تقديم الحلول، والتكيف مع التحديات واستعادة توازن المجتمع من خلال تطوير شبكات الدعم والتعاون المؤسسي والاجتماعي ، مع ملاحظة الى ان الصمود هو عملية ديناميكية تتفاعل فيها عوامل رأسمال المال الاجتماعي والمؤسسي والاقتصادي بما يتيح للمجتمعات التعافي الذاتي بعد الصدمات والمحن والكوارث ، ومن هنا نسعى في هذه الورقة الى التأسيس لمفهوم الصمود المجتمعي وبيان اهميته وادواره في مواجهة امراض العصر الحالية الفكرية المتمثلة بالتطرف والعنف وتمثلاتها.

اهمية الدراسة : تكمن اهمية الدراسة من محاولتها نشر مفهوم صمود المجتمعات ومتطلباته كاحد اهم عوامل بداية تعافي المجتمعات التي تمر بازمات وحروب وتقديم السبل الكفيلة لتدعيم هذا الصمود بشكل يحفظ المجتمعات ويقوي جبهتها الداخلية .

الاشكالية: لا شك ان المجتمع المتناسك هو المجتمع القادر على الابداع والانتاج والتنمية وهذا المجتمع بهذه الصفات يتمتع بحصانة داخلية وقدرة على الصمود بوجه الافكار والقيم المنحرفة، لذلك تقوم اشكالية الدراسة على سؤال رئيسي : ماهو دور الصمود المجتمعي في الوقاية من حمى التطرف والعنف ؟ ومن هذا التسائل الرئيسي تتبع عدد من الاسئلة الفرعية الاخرى: ما هو مفهوم الصمود المجتمعي ؟ كيف يمكن تعزيزه ؟ ما هو مفهوم التطرف والعنف ؟ كيف يسهم الصمود المجتمعي في الوقاية من افكار التطرف ؟

الفرضية : تقوم فرضية الدراسة على اساس يرى انه كلما تعزز وترسخ صمود المجتمع وتماسكه اتجاه الافكار المنحرفة والضالة كلما اسهم ذلك في سرعة تعافيتها واستقرارها والعكس صحيح .

تقسيم الدراسة : فضلا عن المقدمة والخاتمة انقسمت الدراسة الى اربع محاور اساسية ، يبحث الاول في المفاهيم الرئيسية التي ترد في الدراسة ، اما المحور الثاني فسيبحث في مقومات الصمود الاجتماعي ، والثالث سيبحث في استراتيجيات تعزيز الصمود المجتمعي ضد التطرف والعنف ، اما المحور الرابع فخصص لتشخيص الآثار الايجابية المتوقعة لصمود المجتمع اتجاه التطرف والعنف .

اولاً : مفاهيم الدراسة والمفاهيم المقاربة

1- الصمود المجتمعي (Community resilience) : الصمود هو مصطلح عربي يعني الثبات والاستقرار في مواجهة التحديات والصعوبات. ويمكن أن يشير إلى القدرة على التغلب على العقبات والبقاء قويا ومستقرا في مواجهة الضغوطات الخارجية ، ويرادف مصطلح الصمود المجتمعي مفردات تشمل التماسك ،الثبات، المثابرة، الصمود، والمقاومة. يمكن أن تشير هذه المصطلحات إلى القدرة على التحمل والبقاء قويا في وجه التحديات والصعوبات، سواء كانت على المستوى الفردي أو الجماعي . (الجمهورية نت ، 2025) وتعني قدرة المجتمع على الصمود بشكل عام هي: قدرة المجتمعات المعرضة للكوارث والازمات ومواطن الضعف الكامنة وقدرة افراد هذه المجتمعات على توقع اثار الصدمات وعوامل الاجهاد والتأهب لها والحد من تاثيرها والتعامل معها والتعافي منها من دون الاخلال باهدافها على المدى البعيد (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر ، 2021 ، ص 5) .

اما مفهوم الصمود المجتمعي بقدر ارتباطه بموضوعنا فهو يعني : قدرة المجتمع الايجابية على رفض التطرف العنيف وامتلاكه آليات فعالة للتمكن من منعه وتحديده والتدخل ضده والمساهمة في فك الارتباط باولئك الذين يدعمونه او يشاركون فيه ، ويتضمن مفهوم الصمود الاجتماعي مكونين أساسيين: الأول: هو التوحد النفسي بين الأعضاء داخل تكوين جماعي، ويعرف هذا المكون باسم الفكري أو التصوري.ويرتكز على الجوانب المعرفية بما تتضمنه من تصورات وآراء واعتقادات ومخططات ذهنية، وعلى جوانب وجدانية دافعية تتضمن الشعور بالانتماء، أما المكون الثاني: فيشير إلى العلاقات الملاحظة بين الأعضاء، ويعرف هذا المكون باسم المكون العلائقي الجماعي، في ضوء فكري المكانة الاجتماعية والأدوار الاجتماعية، وعادة ما يتم التركيز على المكون الأول (المكون التصوري الفكري والإدراكي) المتعلق بمشاعر

التوحد والارتباط لدى الفرد، وتحديد الشعور بالانتماء ويرتكز على الالتزام الاجتماعي والأفعال المجبّدة لطبيعة التفاعلات المتبادلة بين أعضاء. (صحيفة النبا الإلكترونية ، 2026).

2- التطرف العنيف: (Violent extremism) لا يوجد تعريف لمصطلح التطرف العنيف متفق عليه، ولكن يستعمل هذا التعبير للإشارة الى معتقدات وافعال الأشخاص الذين يدعمون او يستخدمون العنف لتحقيق غايات أيديولوجية او دينية او سياسية، ويشمل ذلك الإرهاب وغيره من اشكال العنف الطائفي والمرتبب بدوافع سياسية، كذلك يحدد التطرف العنيف عادة عدوا او أعداء يشكلون موضوع كراهية وعنف، والاساس المفاهيمي للتطرف العنيف هو أنه لجوء الى استخدام العنف بدوافع أيديولوجية ويقوم عادة على نظريات المؤامرة ، فالتطرف العنيف يعني (مجموعة من الاعمال العنيفة المدعومة أيديولوجيا من اشخاص يستخدمون العنف لتحقيق اهداف او آراء أيديولوجية دينية متطرفة او سياسية او حزبية ضيقة ومحاولة فرضها على الآخرين بالقوة) (فرحان ، 2020 ، ص 226) ، ويعرف التطرف العنيف أيضا بأنه (كل نشاط او عمل يقوم على فرض رأي معين او اجبار الافراد والجماعات على القيام بأعمال خارج ارادتهم) (حسن ، 2023 ، ص 64) وفقا لهذه التعريفات يجب استيفاء المعايير الآتية حتى يتم تصنيف المجموعة على أنها متطرفة عنيفة:

1. الشمولية والتعصب: الأيديولوجية المتطرفة العنيفة تضي الشرعية، والقهر والهيمنة على المجموعات الأخرى وبالتالي حرمانها من حقوقها الأساسية.
2. مشروع سياسي مناهض للوضع الراهن: يحاول التطرف العنيف بوصفه مشروعاً سياسياً بناء مؤسسات وهياكل حكم جديدة او تدمير تلك الموجودة او إصلاحها بطريقة أساسية.
3. استخدام العنف: يتجاوز التطرف العنيف المعرفي الذي يشمل الأفكار والمعتقدات فقط، وينطوي التطرف العنيف على تعبئة وسلوك عنيفين في معظم الحالات إن لم تكن جميعها و يوجد العنف الممارس في الطرف الأقصى من الطيف ليشمل الإرهاب وفي بعض الأحيان الإبادة الجماعية (BAK,2019)

3- التماسك الاجتماعي: (social cohesion) عدّ دوركهايم التماسك الاجتماعي سمة من سمات المجتمع وعرقه: انه الترابط بين اعضاء المجتمع والولاءات والتضامن المشترك (BERK , 2003,3)، وهذا التماسك يعتمد بالتأكيد على الولاءات المشتركة التي يدين بها المواطنون تجاه بعضهم البعض وفي النهاية

الى الدولة لانهم مرتبطون بعلاقات الترابط ، اما البنك الدولي فقد عرّف التماسك الاجتماعي بأنه :عملية تحسين قدرات الناس المحرومين ومنحهم الفرصة للمشاركة في المجتمع وان تحقيق الاندماج لا يتوقف على قدرة الفرد أو الجماعة على استيعاب متطلبات النظام الاجتماعي فحسب بل يتوقف ايضا على درجة الاندماج التي يبديها المجتمع نفسه على نحو يدفع الفرد الى الانخراط فيه والمشاركة أو العكس صحيح . (الديب ، 2015 ، ص 211) من هنا يتضح ان التماسك والتضامن الاجتماعي يشير إلى الترابط بين الأفراد في المجتمع ويشمل حقوق الأفراد ، ومشاعر الانتماء والثقة ، وشرعية المؤسسات وشمولها، إنها الطاقة وقوة الجذب التي تربط المجتمع معا وتسهل التفاعل بين الناس، وقد تتمتع المجتمعات ذات التماسك الاجتماعي المنخفض بمستويات عالية من الاستقطاب وقليلة الثقة في القادة ، في حين أن المجتمعات المتماسكة أكثر احتمالا للانخراط مع القيادات والحكومات المحلية ومعالجة المشاكل بشكل جماعي ومع ذلك يتأثر التماسك الاجتماعي أيضا بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مثل العدالة والعنف والتنمية والحرية. (برامبل ، 2026)

4- الصلابة المجتمعية: (Social Resilience) هي قدرة المجتمع، بأفراده ومؤسساته، على الصمود، التكيف، والتعافي من الأزمات، الكوارث، أو الضغوط المستمرة وتعتمد على التماسك الاجتماعي، الثقة المتبادلة، وجود موارد داعمة، والقدرة على تحويل التهديدات إلى فرص للتنمية، مما يخلق بيئة آمنة تضمن العيش المشترك والتعايش البناء . (مطلق ، 2025)

ثانياً : مقومات الصمود المجتمعي

ابتداء يجب الإشارة الى ان الصمود المجتمعي يمكن ان يترسخ ويقوى من خلال تعزيز التلاحم الداخلي وتحويل العقبات إلى فرص للنمو والتطور، وهذا لن يتحقق الا من خلال تقوية وتعزيز المقومات والاركان الآتية :

1 : رأس مال اجتماعي متماسك : وهو مجموعة من المعايير المؤسسية السائدة في مجتمع ما والقدرة على صياغة وتشكيل نوعية حياة الفرد في المجتمع، ويُشير أيضاً إلى قدرة الأفراد على العمل معاً داخل شبكة من العلاقات المشتركة التي تؤدي إلى تعظيم قيمة العمل الجماعي وتحقيق الترابط الاجتماعي، والقدرة على

التواصل والاندماج والثقة ، بمعنى انه يركز على التضامن بين الفئات المختلفة، لتعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وترسيخ الهوية الوطنية والثقافية. (رشاد ، 2015)

2 : كفاءة مجتمعية والقدرة على التكيف : وتعني قدرة المجتمع على إدارة المخاطر، والتكيف مع الظروف المستجدة، والقدرة الجماعية على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة لمواجهة الأزمات، وهما ركيزتان أساسيتان لبناء مجتمعات مرنة قادرة على الصمود أمام الأزمات، والتطور في ظل التغيرات السريعة ، وتعتمد هذه القدرة الجماعية على تعزيز رأس المال الاجتماعي، وإدارة المخاطر، والابتكار، بالإضافة إلى الاستفادة من المعارف المحلية والتقنيات الحديثة لتعزيز الاستدامة وتجاوز التحديات البيئية والاجتماعية (الزبيدي ، 2015) والقدرة على التكيف ، هي التي لا تجعل المجتمع ينهزم أمام مشاكله ، ويرسخ للتحديات بل تغرس في نفوس أبناء المجتمع العزة بالذات ، والإيمان المطلق بقدراتهم ، وتجعلهم يتحملون شظف العيش وضنك الحياة ، من أجل تجاوز تلك المشاكل والتحديات باقتدار (محفوظ ، 2026)

3 : تنمية اقتصادية واستقرار مادي: التنمية الاقتصادية عملية تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع وهي تشمل زيادة ثروات المجتمع وزيادة الرفاهية العامة من خلال تحسين الخدمات والبنية التحتية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية والازدهار الاقتصادي بشكل عام، وتساهم التنمية الاقتصادية في تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الدخل الفردي، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وبالتالي تقليل الفقر واصبحت التنمية الاقتصادية هدفا رئيسيا للسياسات الحكومية والتخطيط الاقتصادي، وتتطلب تضافر الجهود من الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتحقيق أهدافها بفعالية واستدامة. وفي اطار علاقة التنمية بالاستقرار هناك من يطرح فكرة التنمية من أجل الاستقرار وهذا النهج يركز على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ، اذ أن التنمية تحسن معيشة الأفراد وتقلل معدلات البطالة، وتعزز الفرص الاقتصادية، مما يقلل بالأثر من التوترات الاجتماعية والسياسية ، وهناك من يطرح فكرة الاستقرار من أجل التنمية ، اذ أن الاستقرار السياسي والاجتماعي هو الشرط الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة فالدول التي تعيش في حالة من الاستقرار توفر بيئة مناسبة للاستثمارات، وتتيح للحكومات تنفيذ سياسات طويلة الأجل والعمل على إصلاحات جذرية بدون معوقات كبيرة (ادريس ، 2022 ، 164)

4 : مرونة ثقافية : تشير المرونة الثقافية إلى القدرة على التعامل بفعالية مع مختلف السياقات والمعايير والممارسات الثقافية والتكيف معها. وهي تنطوي على فهم التنوع الثقافي واحترامه والاستفادة منه لتحقيق نتائج ناجحة في مختلف التفاعلات الشخصية والمهنية، ويعني أيضا تعليم الناس تراثهم وتراث الثقافات الأخرى بما يعزز الفهم والتسامح واحترام التنوع، عن طريق تجنب التحيز واختلاق الخرافات، وكذلك الاستثمار في التراث الملموس وغير الملموس لما له من مظاهر خارجية ايجابية للسياحة، ويجب أن يرافق التراث نشاطات ثقافية تدعم الفنون، وتشجيع إبداع الفنانين كي تبقى الثقافة حيّة، والأحداث الجماعية الشعبية التي يمكن أن يستمتع بها كل فرد مثل أنشطة حفلات الشوارع، بروح الترفيه والتسلية والتواصل الثقافي العام، لذلك يمكن القول تعزيز ثقافة الوعي عن طريق الاعتراف بالمشكلة، المرونة النفسية، والإيمان الجماعي بالقدرة على التغلب على التحديات، يمكن ان يحول الصمود إلى أسلوب حياة داخل المجتمع . من جانب آخر يمكن للثقافة والحوار ان يشكلان بديلاً صالحاً ومناسباً للحد من العنف. والنزاعات المحتملة الناشئة عن التراكم الاجتماعي والثقافية والدينية والسياسية والاقتصادية للأطراف بما تؤثر على مصالحهم وتدفعهم لهذه السلوكيات (ابرين ، 2023)

5 : مؤسسات سياسية واجتماعية شاملة وعادلة ومسؤولة: ذلك ان عدم الرضا على المؤسسات السياسية القائمة يجعل ازمة الشرعية قائمة فيها، بحيث تلجأ النخب السياسية الحاكمة الى شرعية القوة عموماً لحفظ سلطتها واعادة انتاجها، كذلك عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح وفئات المجتمع ، وعدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغييرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها فئات جديدة بعدم توفير فرصة المشاركة، فضلا عن ضعف دور ومكانة المؤسسة التشريعية في النظام السياسي كلها عوامل تضعف قدرة المجتمع على الصمود والعكس صحيح .

6 : حكومة مسؤولة: ان فقدان الثقة واللامبالاة هما نتيجة عزل الناس وفصلهم عن القرارات التي لها آثار على حياتهم، وقد يؤدي إلى العزلة والاستبعاد والعنف، اذ اثبتت التارب ان المواطنون يتقون بالحكومات التي تستجيب إلى مشاكلهم وآمالهم، ويمكن الاعتماد عليها والتي تتجنب الظلم وتعمل من أجل بناء مجتمعات مستقرة تفيد الشعب وتوفر العدالة الاجتماعية. وإن الحفاظ على التعاقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين ضروري لتعزيز الثقة الاجتماعية والصمود المجتمعي (ادريس ، 164) .

7 : تعزيز الحوار الاجتماعي: نظرا للدور المهم الذي تؤديه المنظمات بمختلف انواعها، يصبح لزاما تنشيط تطوير هذه المنظمات، بحيث تكون قادرة على دفع الحوار الاجتماعي لمواجهة التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية ، فتطوير هياكل الحوار الاجتماعي يساهم في الحكم الرشيد والسلام الاجتماعي وهذا له تأثير إيجابي على الإنتاجية والنمو الاقتصادي فضلا عن دعم تساوي الفرص والعمل في ظروف الحرية والأمن والكرامة، وهي عناصر تمس الصمود والتماسك الاجتماعي، بحيث يلعب الحوار الاجتماعي دوراً أساسياً في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

8: مساندة قادة التغيير والمجتمع المدني: إن النخب والقادة الوطنيين الذين يشجعون المناقشات العادلة والبدائل الشاملة، هم حلفاء مألوفون لتغيير القيم تدريجياً ، وبالتالي يساهمون في تمكين الشعب من أسباب القوة وتعزيز العمل الجمعي وابعاد من يشعر بالدونية وكبت أصواتهم ، فعندما يجتمع الناس ويشاركون مشاكلهم، غالباً ما تكون النتيجة هي ازدياد الشجاعة والقدرة على الدفاع عن النفس والقدرة على التنظيم، لخلق تغيير إيجابي لأنفسهم ولمجتمعاتهم. ويمكن ان يساعد قادة التغيير المجتمعات على الدفاع عن مصالحها والتمسك بأولوياتها ، وينبغي لتحسين الصمود والتماسك الاجتماعي تطوير ودفع مشاركة المجتمع المدني في جميع نطاقات التعاون بين كلا الجانبين (الحكومة والمواطنين). وكل هذا لا يمكن إنجازه دون سياق ملائم من الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، وبدون الاستقرار الضروري لتنمية المجتمع المدني .

ثالثاً : استراتيجيات تعزيز الصمود المجتمعي ضد حمى التطرف والعنف

يمكن تقسيم الاستراتيجيات الى صنفين الاولى وقائية تعمل على استئصال واستباق مكامن الخطورة وتحاول تفاديه قبل وقوعه ، والثانية ، علاجية وهي مجموعة من الانشطة والخطط التي تعمل على وصف العلاج المناسب لكل حالة مستجدة ، وسنحاول التطرق لتلك الاستراتيجيات بشكل موجز .

1- الاستراتيجيات الوقائية : وتتضمن جملة من الخطط والاجراءات منها :

أ. تضمين المناهج التربوية والتعليمية قيم التسامح والتعايش واحترام الاخر برؤية حدثوية تراعي مستويات المتعلمين وتضمن استيعابهم لمفردات تلك المناهج، فضلا عن تبني هذه المناهج تخصصات متعددة تجمع بين الأمن والتنمية، بهدف معالجة جذور التطرف وليس فقط أعراضه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

ب. تبني الحكومة المركزية والحكومات المحلية بمؤسساتها الفاعلة استراتيجيات واجراءات وخطط علمية وعملية وشاملة والعمل على تطويرها وتحديثها باستمرار لتواكب كل المستجدات وتتعامل معها بفعالية ومرونة وسرعة .

ج. مراقبة شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي فيما ينشر فيها من خطاب الكراهية والتحريض لا سيما الخطاب الديني والعمل على مواجهته بسرعة وفاعلية لان وقف هذه الاعمال ينقل رسائل تعزيز ايجابية مبنية على احترام حقوق الإنسان .

د. وضع برامج وخطط لتمكين الفئات المسحوقة والمهمشة ومحاولة أنتاشالها من هذا الواقع عن طريق إشراك الشباب كشركاء فاعلين في جهود مكافحة التطرف وتعزيز السلام والتسامح بين أقرانهم ، ودعم دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك توفير فرص للمشاركة في صنع القرار . ه. اتخاذ القرارات واصدار التعليمات المناسبة للاستجابة للواقعية من خلال دعم ضحايا الإرهاب وتلبية احتياجاتهم، مع الاعتراف بدورهم في بناء السلام من خلال تجاربهم وتطوير خطط عمل محلية تستجيب للدوافع المحلية للتطرف والتركيز على الفصل وإعادة التأهيل والإدماج لمن هم في طريقهم إلى التطرف العنيف، متى كانت الظروف مواتية .

و. اتخاذ الخطوات لتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني داخل البلد او خارجه والأفراد والمواطنين سواء كانوا مقيمين او لاجئين، وأصحاب تأثير لتجفيف منابع التطرف، والتصدي لأسبابه من جذورها، ومعالجة ظروفه الراهنة، وفق خطة عملية حية، تضمن تنفيذها ناجحا لمكافحة التطرف والحد منه وعقد شراكات مؤسسية ومجتمعية معهم ومن ثم نشر الوعي واهمية وعوائد التعايش السلمي (مجلس الامن الوطني ، 2019)

2- الاستراتيجيات العلاجية : وتتضمن مجموعة ومنظومة شاملة من الاجراءات والخطوات (أمنية، فكرية، واجتماعية) تهدف وتحاول فك الارتباط بين الأفراد والأيديولوجيات المتطرفة، وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. تركز هذه البرامج على تفكيك خطاب الكراهية، وتوفير بدائل فكرية معتدلة، والتعامل مع دوافع التطرف النفسية والاجتماعية بجانب الإجراءات الأمنية ومن ابرز واهم هذه الاجراءات :

- أ. أعداد برامج حديثة وواقعية لاعادة تأهيل الافراد المتورطين والمنتمين للجماعات المتطرفة سواء كانوا داخل السجون وخارجها تهدف إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم ، وإعادة تأهيلهم نفسياً وفكرياً لضمان عدم عودتهم للتطرف.
- ب. وضع خطط علمية متخصصة للخطاب البديل الفكري يتضمن تقديم روايات بديلة قائمة على التسامح والوسطية لمواجهة الدعاية المتطرفة، عبر شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
- ج. اعداد خطط وبرامج للرعاية الاجتماعية عن طريق دعم الأسر المتعففة والشباب، والعمل على توفير بدائل مناسبة وفرص عمل، وتعزيز التحصين المجتمعي ضد الاستقطاب بشنى انواعه وتفرعاته.
- د. التحصين والمراقبة والتدخل الأمني عن طريق مراقبة الحدود، واتخاذ خطوات لتجفيف منابع التمويل، وإلقاء القبض على المقاتلين العائدين مع العمل على محاكمتهم تأهيلاً نفسياً واجتماعياً .
- هـ. عقد شراكات مع المجتمع الدولي والتعاون معهم في المجال المعلوماتي والتقني عن طريق تبادل المعلومات وقواعد البيانات الخاصة بالعناصر المتطرفة، وتطوير أجهزة الأمن للتعامل مع التهديدات السيبرانية (طزازعة ، 2020 ، ص 12)

رابعاً: الآثار الايجابية المتوقعة لصدوم المجتمع اتجاه التطرف والعنف

قبل الاسترسال في بيان الآثار الايجابية المتوقعة جراء صمود المجتمع بوجه حى التطرف والعنف لابد ان نحدد سمات المجتمع ذو السمات الايجابية التي يكاد يجمع الباحثون عليها كي نقرب من تشخيص تلك الآثار ، فقد حددت الباحثتان (نيكول سيليستين ، تيفاني سوبر ميلاتشي) في مقال منشور لهما عشر سمات للمجتمعات الإيجابية وهي: - وجود أهداف مشتركة - هناك حرية للتعبير - يجري التعامل مع مخاوف الأعضاء بحساسية - وضع سياسات والتزامات واضحة - هناك شعور بالإنصاف والعدل - الاحتفاء بالتراث والتقاليد - هناك تفاعل بين الاعضاء وتعزيز له - انتخاب قادة يلتزمون بقيم المجتمع - إعطاء الأولوية للتواصل الفعال - اتخاذ قرارات ذكية تتماشى مع رؤية المجتمع (تيفاني ، 2026) فكيف يساهم الصمود المجتمعي في تعزيز وتقوية هذه السمات الايجابية بين ابناء المجتمع والتي بدورها ستشكل مصد وحاجز ومانع لتسرب ونفاذ الافكار الضالة والمتطرفة؟

عند امعان النظر في فيما ذكر اعلاه وما تم تبينه في تعريف الصمود المجتمعي ومقوماته و استراتيجياته نكاد نصل الى استنتاج يقترب من التوقع واليقين ان يؤدي صمود المجتمع إلى آثار إيجابية طويلة المدى تتعكس في تعزيز القدرة على التعافي السريع من آثار الازمات والكوارث التي تتركها اعمال العنف والارهاب وتقليل خسائرها البشرية والمادية، فضلا عن مساهمتها في تمتين وتقوية اواصر التماسك الاجتماعي والثقة المتبادلة بين ابناء المجتمع ، كما يسهم هذا الصمود في حال ترسيخه في استمرار تقديم ابرز واهم الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل يجعل المواطنين يمتلكون القدرة على التكيف مع الضغوط المستمرة والتعامل مع نتائجها، وبالتالي العمل على تحويل التحديات والمحن والصعوبات إلى فرص للتنمية المستدامة والابتكار ، فضلا عن ذلك يمكن أبراز الآثار المتوقعة لصمود المجتمع بأنه يساعده في : (شطيبي ،2025) .

1 -تعزيز العلاقات الأسرية ومعرفة نظرة الطفل والمراهق للواقع بشكل واضح عبر فسح المجال لحرية الرأي والفكر ومعرفة توجهاتهم ؛ فالأسرة هي اللبنة الاولى لتنشئة جيل واعى للأفكار والحركات المتطرفة.

2 - ترسيخ منظومة الانصاف والعدل والمساواة بين افراد المجتمع الذي يتحقق الاستقرار وبالتالي يقضي على كل اشكال الفساد والظلم الذي قد يلحق بفتنة دون اخرى، ومن خلال ذلك يتم القضاء على كل فكر متطرف، فواجب الدولة تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية في المجالات كافة لكي يمكن لها القضاء على هذا الفكر المنحرف، وذلك لان الارادة السياسية لها الدور الكبير من خلال اعادة رسم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

3- يساهم في تحييد جميع المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية عن الصراعات السياسية كي تكون اداة جمع بدل تفريق، وذلك لأنها تعد القاعدة الاساسية التي من خلالها يتم بناء البلدان ، وأدراج مواد المواطنة في المراحل الدراسية كافة ولكل التخصصات كجزء من عملية التحصين ومواجهة الفكر المتطرف .

4 - يساهم في تضافر جهود كل المؤسسات في المجتمع (الاسرة، المدرسة، المسجد، مؤسسات النظام السياسي) ، لكي يكسب الافراد مناعة فكرية ضد التطرف، ومن حماية الوطن، والشعور بالانتماء والمواطنة، وبالتالي يكون الدين عامل قوة وتماسك ووحدة، فالتطرف مهما تعددت صورته، واختلفت لآخيره فيه للشعوب، مادام يؤسس لعوامل التشتت والتفرقة والتفكك الاجتماعي.

5- تعزيز الأمن والاستقرار عن طريق حماية المجتمع من الإرهاب والعنف الذي يهدد الوحدة الوطنية والسلام الأهلي.

6- يعمل على تحصين فكر الناشئة وشباب بنشر الوعي وبناء فكر معتدل يحصنهم ضد الأفكار الشاذة والمنحرفة.

7- يساهم في حماية التنمية والاقتصاد الوطني عن طريق تجنب الآثار الهدامة للتطرف على اقتصاد الدول ومقدراتها.

8- تعزيز القيم الإنسانية بنشر ثقافة التسامح والتعايش بين مختلف المكونات والثقافات المختلفة.

9- تحقيق المواطنة الفاعلة بالمساهمة في بناء جيل واعٍ، وإشراك مؤسسات المجتمع في مواجهة التحديات.

الخاتمة والاستنتاجات

من جانبنا نميل الى تحديد عدد من المستلزمات والادوات التي يجب العمل على تهيئتها وبناءها كي تكون فاعلة وتسهم في صنع هذا الصمود وهي :

اولا / تهيئة واعداد منظومة وعي مستندة على اسس نفسية وسايكولوجية(صمود نفسي) مهمتها بناء صحة نفسية للمواطن قوامها ازالة الترسبات والامراض التي يمكن ان تسحب المواطنين اتجاه الاعمال غير السوية، وهذه المهمة تقع على عاتق مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية ابتداءا من الاسرة كاصغر مؤسسة وصولا على مؤسسات الدولة الفاعلة كالتعليم والتربية والرياضة والشباب والثقافة والاعلام والمجتمع المدني وغيرها .

ثانيا/ خطط ومستلزمات اقتصادية فاعلة وحقيقية وواقعية قوامها واساسها التخفيف عن اعباء المواطن المعيشية وتوفر له اسس حياة كريمة تبعده عن الفقر والبطالة وظنك العيش واثارها لان هذه البيئة هي الحاضنة الاساسية التي ينمو في كنفها الفكر والسلوك المتطرف الذي يغذي الارهاب وكل الاعمال التي تؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ثالثا / بيئة سياسية مستقرة وآمنة قوامها واساسها العمل على توفير فرص متساوية (قدر الامكان) لجميع المواطنين بالمشاركة السياسية في الشأن العام وكل الانشطة السياسية الاخرى فضلا عن اتاحة المجال

والفرص والضمانات لحرية التعبير عن الراي والمساواة امام القانون التي تكفل حقوق وحریات جميع المواطنين بالتساوي لان الشعور بالظلم السياسي احد العوامل الدافعة اتجاه التطرف والغلو والتمسك بالحقائق الاحادية المفضية الى تشكيل بوادر التطرف الفكري المفضي الى العنف والارهاب .

رابعا / خطط وشبكات دعم اجتماعي تعمل على تقوية العلاقات والاواصر داخل المجتمع ولا سيما بين الاسر وهذه مهمة كبيرة وخطيرة تقع على عاتق المؤسسات التعليمية والتربوية عن طريق تضمين مناهجها التربوية والتعليمية مفردات تشجع على التماسك والتسامح الاجتماعي ، وفي هذا الاطار ينبغي ان يكون للفواعل الاجتماعية الاخرى مثل العشيرة والمؤسسة الدينية وكل العناصر ذات التأثير والاثر الاجتماعي مساهمة في ترصين هذه المنظومة وفق اسس ومبادئ وآليات واضحة وفاعلة تذكر بأهمية وحيوية هذه القيم والعلاقات لوحدة المجتمع وتماسكه وبالتالي مساهمتها في الوقوف ضد الافكار والتيارات التي تريد النيل من هذا التماسك وهذه الوحدة .

التوصيات :

1. تنفيذ برامج وطنية لتنمية المهارات الحياتية والوعي المجتمعي لدى الشباب من خلال ادماج موضوعات مثل التفكير النقدي والتسامح وادارة النزاع، فضلا عن برامج التدريب المهني والشبابي بما يعزز مناعة الشباب والصمود أتجاه الفكر المتطرف.
2. تطوير وتحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف في العراق بما يدمج منظور بناء السلام في جميع مراحلها لضمان شمولية الاهداف، وتوسع نطاق المعالجة لتشمل الاسباب الجذرية للتطرف .
3. الانتقال من نهج ادارة المخاطر الى نهج بناء الثقة بين الدولة والمواطن من خلال تطوير السياسات الاجتماعية والسياسية التي تعالج الثغرات في العدالة، وتبني علاقة تشاركية مع المجتمعات المحلية بدلاً من الاقتصار على الحلول الامنية والعسكرية وهذه الاجراءات ستسهم كثيرا في تقوية اواصر الصمود المجتمعي وتعزز من فاعلية الخطط الموضوعية .
4. تمكين الفاعلين المحليين (المجالس البلدية، شيوخ العشائر، رجال الدين، النساء) في مناطق المتأثرة من أداء دورهم في الوقاية من التطرف من خلال بناء قدراتهم وتعزيز شراكتهم مع مؤسسات الدولة ، اذا ان

- هذه الخطوات مهمة جدا في تعزيز ضمانات عدم عودة المغرر بهم للانجرار مرة اخرى للافكار التعصبية وبالتالي تقوية اصرة الصمود المانعة ضد العودة مرة ثانية.
5. انشاء قاعدة معلوماتية اعلامية حول ظاهرة التطرف العنيف، والعمل على تحليل تلك المعلومات بما يسهم في تفتيت انشطتهم الاعلامية والثقافية.
6. تطوير قانون الجرائم الالكترونية بما يتضمن مواد واضحة تجرم التحريض الرقمي، والتجنيد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مع ضمان الحماية من اساءة استخدام القانون.
7. تأسيس وحدة حكومية مختصة بمراقبة الفضاء الرقمي ترتبط بالامن الوطني أو الاستخبارات تكون وظيفتها تحليل خطاب الكراهية والتطرف العنيف، ومتابعة الشبكات الرقمية التي تتبنى فكر الجماعات المتطرفة أو تعبئ له.
8. تدريب الملاكات الامنية والقضائية على فهم طبيعة التطرف الرقمي وادواته الحديثة بما في ذلك فهم آليات التشفير، والبت المباشر، واستخدام الميمات فضلا عن ادوات الذكاء الاصطناعي في الدعاية الجهادية أو العنصرية .

References:

- 1- ياسين الحاج صالح ، الصمود وما بعده ، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط التالي :
. <https://aljumhuriya.net/ar/2020/10/15>
- 2- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر ، خريطة الطريق الى تحقيق قدرة المجتمع على الصمود ،
جنيف ، 2021 .
- 3- سعود ساهي السويطري ، الصمود الاجتماعي ، بحث منشور على الرابط الالكتروني :

WWW.ALNBAA.NEWS

- 4- محمد سامي فرحان ، استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في مرحلة ما بعد داعش (الاليات الدينية لمكافحة التطرف العنيف في محافظة الانبار) ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الانبار - كلية مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (2) ، 2020 .
- 5- آيات فؤاد حسن، التطرف العنيف والإرهاب وعلاقتها بجنوح الاحداث في العراق -دراسة ميدانية بغداد -دائرة اصلاح الاحداث العراقية، مجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، جامعة المصطفى الأمين، بغداد، العدد (11) ، 2023.
- 6- هدى احمد الديب و محمود عبد الحليم، الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع ، مجلة إضافات ، العددان 31 و32 ، 2015 .
- 7- أليكس برامبل ، السلام والأمن, بناء السلام, تصالح ، مقال منشور على شبكة الانترنت موقع : <https://cnxus.org/ar/resource/building-social-cohesion-in-the-midst-of-conflict-identifying-challenges-measuring-progress-and-maximizing-result>
- 8- رسول مطلق ، صلابة وتماسك النسيج المجتمعي ، لقاء على قناة أفاق الفضائية بتاريخ 30 / 5 / 2025 .
- 9- وليد رشاد ، مفهوم رأس المال الاجتماعي ،المجلة الاجتماعية القومية ،القاهرة ، المجلد 52 العدد 1 ، 2015 ،
- 10- هيام الزبيدي ، السلوك الاجتماعي المدرسي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الأردنية، عمان، 1995 .
- 11- محمد محفوظ : القدرة على التكيف ،مجلة النبا المعلوماتية ، على الرابط الالكتروني : <https://annabaa.org/nbanews/.htm>
- 12- احمد فارس ادريس ، التنمية المستدامة واثرها في الاستقرار المالي والاقتصادي العراق انموذجا،مجلة الكتاب للعلوم الانسانية ، العدد8 ، 2022 .
- 13- مجلس الأمن الوطني، استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب، مستشارية الأمن القومي العراقي، 2019 .

- 14- اسلام طرازعه، أسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، جامعة الاستقلال، فلسطين، العدد 1، المجلد 6، 2021. وايضا :حمزة المعايطه، الإرهاب والتطرف الفكري المفهوم، الدافع، سبل المواجهة، المجلة العربية للنشر العلمي، تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح -الأردن، العدد 23، 2020 .
- 15- نيكول سيليستين ، تيفاني سوبر ميلاتشي عشر سمات للمجتمعات الإيجابية مقال منشور على الموقع : [/https://positivepsychology.com/10-traits-positive-community](https://positivepsychology.com/10-traits-positive-community) .
- 16- محمد صالح شطيب ، التنشئة الاجتماعية ودورها في الحد من التطرف: المجتمع الموصلني نموذجا ، مجلة دراسات دولية ، العدد 94 ، 2023. وايضا ينظر :وليد عبد جبر ،انعكاسات التطرف على الاستقرار المجتمعي والتنمية مقارنة سوسيولوجية نقدية لنبذ خطاب التطرف، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد 17 ،العدد 3 الجزء 1 ، 2025 .

المصادر باللغة الانكليزية :

- 1- bak ،Kristoffer Nilaus tarp ،Christina schori Liang ،Defining the concept of Violent Extremism (delineating the attributes and phenomenon of violent extremism), 2019 .
- 2- Yitzhak Berman, Indicators for social cohesion, European center for social welfare policy and research, Austria,2003.